توزيع الاقطاعيات الزراعية

سأل حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الرحمن حموده نائب ميت غمر فى الدورة البرلمانية الماضية عن « المدى الذى وصل إليه مشروع توزيع الاقطاعيات الزراعية » وقد جاء فى إجابة معالى كامل صدقى باشا أن « اللجنة المكلفة ببحث هذا الموضوع انتهت تقريباً من أعمالها » وقد كلفت قسم قضايا الماليه بوضع الشروط الواجب توفرها فيمن توزع عليهم هذه الاقطاعيات والقواعد التى يعاملون بها سواء من الوجهة المالية أو من وجهة الاستغلال ومتى انتهى قسم القضايا من ذلك يوضع القرار النهائى تمهيداً للتنفيذ . ومما تحسن الإشارة إليه أن اللجنة المشار إليها اقترحت إنشاء قريتين أنموذجيتين يكون كل منهما بمثابة عاصمة لمنطقة إقطاعات تركز فيها جميع الهيئات الرسمية والمرافق العامة كنقطة بوليس ومكتب تلغراف وتليفون وبوستة ومدرسة أولية ومسجد ونادى ومركز اجتماعى يشمل مصحة ومقر لرعاية الطفولة والأمومة وعيادة خارجية ومقر للطبيب والزائرة الاجتماعيه وصيدلية على نمط ما أقامته لهذا الغرض الجمعية الزراعية الملكية بعزبة بهتيم . وبذلك تتوفر وسائل المعيشة لمن توزع عليهم الاقطاعات مما يدعوهم إلى الثبات والعمل فيها .

وبهذه المناسبة نذكر أن جريدة المصرى الصادرة فى ٣ سبتمبر الماضى نشرت حديثاً لحضرة الزميل المحترم عثمان أباظه بك مدير عام مصلحة الأملاك تثبته الفلاحة فيما يلى :

« يعتبر صاحب العزة عثمان أباظه بك من أشد أنصار مشروع الإقطاعيات الزراعية والمتحمسين لتنفيذه وكثيراً ما نادى بوجوب الحد من بيع أراضى الحكومة لكبار الملاك وذلك للانتفاع بها فى أوجه استغلال أصح كبيعها لصغار الملاك أو توزيعها على خريجى المعاهد الزراعية الفنية لاستثمارها فى أحسن الوجوه . وهو يحدثنا اليوم عن مشروع الإقطاعيات الزراعيه حديث خبير بوصفه عضواً فى اللجنة المشكلة لدرس المشروع وتنفيذه أولا ثم بوصفه مديراً لمصلحة الأملاك الأميرية التى يتبعها المشروع برمته » .

بدأ عزته فى الحديث مع منـدوبنا بذكر الأغراض التى يرمى إليها المشروع من أنه وسيلة عملية نافعة لتخفيف أزمة البطالة بين الشباب المتعلم بل هو استثمار لأراضى

الدولة بأحسن الطرق الفنية التى تلقاها هؤلاء الشبان فى معاهدهم فضلا عن أن فى تنفيذ المشروع ترقية عملية للمناطق التى توزع بها الإقطاعيات لما يحدثه وجود هذه الطبقة من الشباب المثقف بين الأهالى من تقدم فى أساليب الزراعة وفى الأخلاق ومن المعروف أن الأرض التى سنوزعها هذا العام ستكون بجهة بلقاس بمنطقة الجزائر والسلسول لخريجى كلية الزراعة والستامونى والغيط الكبير لخريجى مدارس الزراعة المتوسطة وتبلغ مساحتها ألفى فدان لكل فئة من الخريجين وذلك على أساس أن يعطى خريج كلية الزراعة العليا ٤٥ فداناً وخريج الزراعة المتوسطة ٣٥ فداناً وذلك لأن الأراضى فى منطقتهم تقل فى قوتها عما سيوزع على خريجى الكلية وستقوم الحكومة بجعل مقرهاتين المنطقتين كالمراكز الاجتماعية سواء بسواء فتنشئ فى كل منها محطة لمياه الشرب ومدرسة وناديا ومسجداً وحوانيت ومكتبى بريد وتلغراف الخ . وذلك لاستيفاء الأسباب الضرورية لهؤلاء الشبان ولمن يجاورهم من العمال والسكان وحتى يمكن ترقية المنطقة عملياً وتحبيب الإقامة فى الريف وستنشأ فوق ذلك جمعيات تعاونية تقوم بحاجات أصحاب الإقطاعيات ولوازمهم الزراعية والمعيشية يكون كل منتفع عضواً فيها . على أن يساهم المنتفعون فى مصاريف تلك المنافع العمومية المزمع إنشاؤها ثم تحصل المصلحة منهم ذلك على أقساط — وأضاف سعادته : وقد راعت اللجنة التى شكلت لدراسة المشروع منتهى حدود الاعتدال فى تقدير ثمن الإقطاعية فلم تتأثر إطلاقاً بارتفاع الأسعار الحالية بل ولن يزيد كثيراً ما يدفعه المنتفع هذا العام عما فرض على زملائه السابقين .

هذا وستمنح الحكومة كل خريج سلفة زراعية قدرها ٤٠٠ جنيه تقسط مع ثمن الأرض على ثلاثين عاماً وذلك لكى يتمكن من إقامة المبانى وشراء ما يلزمه من المواشى الخ .

وبالمنطقة ماكينات للرى بصفة عامة ولكن يسمح لمن يرغب فى إقامة سواق فى الإقطاعية أن يقوم بها على حسابه الخاص ، بل أن له الحق فى أن يأخذ سلفة لذلك إن لم يتمكن من إقامتها بنفسه .

أما عن المبانى فقد روعى أن تعمل حسب مواصفات خاصة تضعها المصلحة وأن

يبنى كل أربعة من الخريجين منازلهم ومساكن عمالهم متجاورة كل فى إقطاعيته ضماناً لاستتاب الأمن والعمران .

وقد راعينا فى الشروط أن تؤول ملكية الأرض إلى الخريج إن هو أحسن القيام بتعهداته وضمنا لذلك رقابة فعالة توقع الجزاء على من يخل بها .

وعلى أى حال — فأهم ما يجب توفره فيمن يرغب فى الانتفاع بهذا المشروع الجليل من الخريجين هو ألا يزيد سنه عن خمسة وثلاثين سنة ويكون حسن السير والسلوك ويفضل المتزوج على الأعزب والفقير على الغنى وساكن الريف على ساكن المدن .

تلك هى الأسس التى اتفق رأى اللجنة عليها والتى قدمت بها تقريرها لمعالى وزير المالية ؟